



مراكز الاحتجاز السرية في سوريا معسكر دير شميل

أولاً: المقدمة:

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: معسكر دير شميل السري.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات.

نظراً لعمليات الاحتجاز والاعتقال والمخطف المنهجية، والواسعة، والمتراكمة، التي اتبعتها القوات الحكومية (الجيش، قوات الأمن، الميليشيات الشيعية والمحلية)، حيث تجاوزت حصيلة المحتجزين حاجز الـ ٢١٥ ألفاً بحسب تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، سجلنا منهم قرابة الـ ١١٠ آلاف محتجز حتى الآن، ومازال مصير عشرات الآلاف منهم مجهولاً، وبإمكان أي شخص البحث ضمن القوائم عبر محرك البحث الموجود على موقعنا الإلكتروني.

نتيجة لذلك لم تعد تتسع مراكز الاحتجاز النظامية كالسجون، ومقرات الأفرع الأمنية الأربعة وفروعها المختلفة، ولجأت الحكومة السورية ومنذ بداية عام ٢٠١٢، إلى تحويل المدارس والملاعب الرياضية، وبعض الأبنية والفيلات، إلى مراكز احتجاز سرية وغير نظامية، ولما لم تعد هذه أيضاً تكفي؛ تم تحويل مساحات شاسعة من الأراضي إلى معسكرات احتجاز، على غرار المعسكرات النازية والستالينية، لعل من أشهرها وأكبرها على الإطلاق معسكر دير شميل الذي يتحدث عنه التقرير.

تسيطر على مراكز الاحتجاز السرية ميليشيات محلية (جيش الدفاع الوطني، اللجان الشعبية) تتبع للحكومة السورية، التي سهلت عملها مقابل الحصول على خدمات في عمليات الاقتحام والقتال، وترهيب أهالي المناطق المجاورة، وإخضاعها لسيطرتها، وهذا ما حدث تماماً في معسكر دير شميل، حيث تتكون معظم القوات المسيطرة عليه من أهالي البلدات والقرى المحيطة به، وتقدر أعدادهم «بحسب ما أخبرنا به أهالي ونشطاء من تلك المناطق» بقرابة ١٥٠٠ شخص، من ضمنهم نساء.

أظهرت التحريات وروايات الناجين من السجون السرية، أن الهدف الرئيس من إنشاء مثل هذا النوع من مراكز الاحتجاز، هو عمليات التعذيب الوحشي بشكل يفوق بكثير مقرات الأفرع الأمنية، وتُمارس عمليات التعذيب على خلفيات دينية، كما إن الداخل إلى مراكز الاحتجاز السرية يُعتبر غالباً مفقوداً، ولا يخرج منها. تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان وعلى مدى سنوات من البحث، من الوصول إلى ناچ واحدٍ فقط من معسكر دير شميل السري.

الهدف الثاني، هو الحصول على مبالغ مالية طائلة من الأهالي، حيث أغلب الأشخاص المحتجزين داخل مراكز الاحتجاز السرية هم من المخطوفين.

فالقانون السوري يشجع على ممارسة التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية، فماذا سيكون الحال في مراكز الاحتجاز السرية، فبموجب المرسوم ١٤ عام ١٩٦٨، لا يمكن ملاحقة أي عنصر من المخابرات العامة إلا بموافقة مديره، كما لا يمكن ملاحقة أي عسكري بدون الحصول على موافقة وزير الدفاع، وبعد انطلاق الثورة في سوريا وبدلاً من التقدم والإصلاح، رجعنا قروناً إلى الخلف عبر تشريع عملية التعذيب، حيث صدر القانون رقم ٥٥ بتاريخ ٢١/ نيسان/ ٢٠١١، (أي بعد قرابة شهر فقط



من اندلاع الاحتجاجات الشعبية)، ووسّع دائرة الحماية، من عناصر المخابرات العامة والعسكريين، لتشمل سائر القوات الحكومية الأخرى، وهذا يُثبت أن الحكومة السورية تسعى إلى ترسيخ ممارسة التعذيب. كما عجزت اللجان الدولية عن زيارة مراكز الاحتجاز النظامية، ولم تسمع بعد ولن تتمكن مطلقاً من زيارة مراكز الاحتجاز السرية.

ثانياً: معسكر دير شمبل السري:



صورة تظهر موقع تقريبي لمعسكر دير شمبل السري

الموقع والمنشأ: يقع معسكر دير شمبل في الريف الشمالي الغربي لمحافظة حماة، في شمال مدينة مصياف على بعد قرابة ٢٠ كيلو متراً، تُقدر مساحة هذا المعسكر بنحو ١٨٠ دونماً.

أغلب المحتجزين داخل معسكر دير شمبل ينتمون إلى ثلاث محافظات، هي حماة، حمص، إدلب، تقدر أعدادهم بحسب رواية الناجي الذي قضى بداخله قرابة ثلاثة أشهر بنحو ٢٥٠٠ شخص، بينهم قرابة ٢٥٠ طفلاً، و ٤٠٠ امرأة، يحتوي المعسكر على مقرات خاصة من أجل التعذيب، وأخبرنا عدد من سكان المناطق المجاورة ومن ضمنهم صاحب الشهادة في هذا التقرير أنه شاهد العديد من الجثث ملقاة على قارعة الطريق، عليها آثار تعذيب وتشويه.

باسل هو أحد النشطاء المحليين، من قرية الترمسة القريبة من معسكر دير شمبل، أخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشهادته: «في يوم السبت ٢٥/ أيار/ ٢٠١٣، عثر الأهالي على ثماني جثث ملقاة على جانب الطريق، عليها آثار تعذيب، وكانت الجثث مشوهة، وقد تعود أهالي تلك المناطق على رؤية جثث ملقاة على قارعة الطريق، وتتواتر الأنباء أنها من معسكر دير شمبل، لأنها موجودة بالقرب منه، وهو مكان التعذيب الأكبر والأبرز في المنطقة، كانت الجثث تعود في ثلاث منها لرجال كبار في السن، وجثتان لطفلين، يبدو الأول بعمر عشر سنوات والآخر بدا أنه أكبر من ذلك، بقية الجثث لم نستطع حتى أن نميزها من شدة التشوه الذي حصل لها، نقل الأهالي الجثث إلى المشفى الحكومي في مدينة حماة، الذي قام بنقلها هو مركز الشرطة في بلدة الترمسة، لم نعلم ماذا حدث بعد ذلك».

الأستاذ وائل محمد الطويل، أحد الناجين من الاعتقال من معسكر دير شمبل، وهو من أبناء قرية القبر الواقعة في الريف الغربي لمحافظة حماة، يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، يعمل موظفاً لدى مؤسسة المياه الحكومية الواقعة في مدينة حماة، خطف من قبل عناصر تابعة لمليشيا الدفاع الوطني في ٧/ تشرين الثاني/ ٢٠١٢، وقد أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشهادته كاملة:

«بعد انتهائي من عملي في مؤسسة المياه، خرجت من المؤسسة باتجاه القلعة وسط المدينة، بواسطة سيارة نقل أجرة، وعند وصولي إلى دوار القلعة أوقفنا حاجز طيار (حاجز مؤقت ومفاجئ) للشبيحة وطلبوا منا هوياتنا الشخصية، وقاموا بتفتيش السيارة، ثم طلبوا مني النزول من السيارة، وبحركة سريعة منهم قاموا بتغطية رأسي بقميصي وربطوا يداي بقطعة من البلاستيك، ووضعوني في سيارة لهم، وبعدها قاموا بأخذ سيارة سائق الأجرة، وقالوا له: إذا أردت الحصول عليها فاذهب إلى دير شمبل وخذها، ثم ركبوا في سيارتهم، وانطلقوا بسرعة وطوال الطريق كانوا يقومون بضربي وركلي من دون أن أعرف السبب، بقينا على الطريق قرابة الساعة ونصف الساعة، ثم توقفت السيارة، وسمعت صوت باب كبير يُفتح وأصوات حرس، ثم أنزلوني ومشيت قرابة ٢٠٠ متر، إلى أن صعدت إلى بناء، ثم أنزلوني إلى القبو، ورموني في زنزانة، وكنت أثناءها لا أستطيع رؤية أي شيء، لأنهم تركوا قميصي يُغطي رأسي».

«بقيت في الزنزانة يومين كاملين من دون طعام أو ماء، وكانت يداي مازالت مقيدة، وكنت طوال الوقت أسمع صراخ نساء، وأطفال، ورجال يتعرضون للتعذيب، كنت أظن أنني في أحد الأفرع الأمنية للنظام، وبعد يومين، فتح باب الزنزانة وقام شبيح بإيقافي على قدمي،



وجرتني إلى الطابق الأول، ودخلت غرفة تقع على يسار الدرج مباشرة، وبقيت واقفاً مدة عشر دقائق، ثم طلب المحقق من الشبح أن ينزع القميص عن رأسي، كانت الغرفة عبارة عن طاولة عليها مسدس وثلاث قنابل، وكرياج، وكروسي المحقق خلفها، وسرير نوم عسكري من الحديد. بعد مرور عشر دقائق أخرج المحقق محفظتي من درج الطاولة ثم بدأ يسألني عن معلوماتي الشخصية، وعن عملي، وعائلي، وبعد ذلك سألتني عن آرائي السياسية، وعندما قلت له أنني أهتم بعملتي فقط، أخذ الكرياج وبدأ بضربي، واهمني بالكذب، وقال: «أنتم السنة جميعكم معارضون للنظام»، بعد ذلك أمر بأخذي إلى الصالة، وقال لهم قوموا بضربه حتى يعترف بالأعمال التي قام بها ضد النظام، واقتادوني إلى الصالة التي كانت في الطابق الأول نفسه، مساحتها تقريباً ١٠ × ٥ أمتار، كان يوجد فيها ٦ رجال مشبوحين (الشبح هو تعليق الشخص من يديه وترك جسده فوق مستوى الأرض)، وضعوني في الدولاب، وبدأوا بضربي وشمي حتى غبت عن الوعي، فرشقوني بالماء البارد، وضربوني على وجهي، وطلبوا مني أن أعترف، (لم يكن لدي شيء أعترف به). بقيت قرابة ساعتين وأنا أضرب داخل الدولاب حتى لم أعد أستطيع الصراخ، وبعد ذلك قاموا بشبحي وتركوني مدة لا أستطيع تحديدها؛ لأني فقدت الوعي».

«عندما جاء المحقق إلى الصالة، كنت قد فقدت الوعي وأنا مشبوح، فركلني بقدمه على بطني، وعندما استيقظت كان لا يوجد في الصالة أحد غيبي ولا أعلم أين ذهبوا بالمعتقلين الستة، طلب مني المحقق رقم الهاتف الخاص بعائلي فأعطيته إياه، وهددني أنه سيقتلهم إن كذبت عليه بشيء. ثم سألتني عن ماذا أملك وماذا أدرج من المال، ثم قال لي أن سجلي نظيف ولا يوجد فيه أعمال عدائية ضد الدولة، لكن لن يطلقوا سراحي حتى تقوم عائلي بدفع مبلغ من المال، فقلت له: اتصل بهم وسيدفعون، فقط أنزلني، فأمر بإعادتي إلى الزنزانة في القبو، وأعطوني رغيف خبز وحبطة بطاطا واحدة، وكان قد مضى علي ثلاثة أيام من دون طعام، وكان التعذيب مستمراً طيلة تلك الأيام الثلاثة كلها، في صباح اليوم التالي أخرجوني من الزنزانة، ووضعوني في غرفة مساحتها ٥ × ٤ أمتار، وفيها ٢٣ معتقلاً ومختطفاً».

أخبرنا وائل أنه أمضى شهرين داخل الزنزانة الجماعية دون أن يُحقق معه بحرف واحد، في تلك المدة، أجرت الميليشيات المحلية المسيطرة على المعسكر اتصالات مع عائلته، طلبوا فدية ٢٥ مليوناً، وإلا فإنهم سيقتلونهم.

أفادنا وائل بأحوال المحتجزين داخل تلك الزنزانة:

«كان الطعام عبارة عن وجبة واحدة في اليوم، وهي بطاطا، أو برغل، ورغيف خبز واحد لكل منا، والدخول إلى الحمام لقضاء الحاجة مرة واحدة فقط في اليوم، ولا يسمحون بغيرها مهما كانت الأسباب حتى لو بللنا ثيابنا بالبول أو الغائط، حتى الاستحمام كان محظوراً، وعندما كان أحد منا يمرض، كانوا لا يهتمون له ولا يعطوننا أية أدوية، ولا يحضرون طبيباً أو ممرضاً، كانوا لا يكتثرون حياتنا نهائياً، ولم يكن باب زنزانتنا يُفتح إلا في وقت إدخال الطعام، ووقت الدخول إلى الحمام، تعرفت على العديد من المحتجزين، أغلبهم لم يكن لهم نشاط ثوري، لكن لن يتم الإفراج عنا حتى يدفع أهلنا أموالاً طائلة، لا طاقة لهم بها أبداً، أما الزنزانة التي في جوارنا فكان فيها معتقلون لهم نشاط ثوري، وكان معظمهم يُعذب حتى الموت، وكنا نسمع أصوات الشبيحة والمحققين، وهم يقولون أخرجوا جثثهم خارج المعسكر».

بعد مرور شهرين على وجودي في دير شمائل، وفي الساعة الثالثة فجراً، دخل عنصر من الشبيحة، وأخرجني من الغرفة، وقام بتغطية عيني، وربط يدي إلى الخلف، ثم قادني إلى الأعلى، ووضعوني في سيارة، وجلس اثنان من الشبيحة إلى جانبي، وانطلقت السيارة بسرعة، بقينا نسير قرابة ساعة، ثم رموني على الطريق العام؛ إلى أن جاءت سيارة لأحد المارة و أوصلني السائق إلى منزلي في القبر، وعند خروجي، علمت أن عائلي قد باعت منزلنا، ثم استأجرت غيره، وباعت قطعة أرض كنت أملكها، واستدانت مبالغ ضخمة فوق كل ذلك حتى تمكنت من توفير مبلغ الـ ٢٥ مليون ليرة سورية، وقد قاموا بتسليم المبلغ للشبيحة على مفرق الترمسة، وذلك بعد شهر من اختطافي، وقد أُطلق سراحي يوم الأربعاء بتاريخ ٩ / كانون الثاني / ٢٠١٣، وعند خروجي لم يعيدوا إلي محفظتي التي تحوي هويتي الشخصية وبقية الأشياء التي كانت بحوزتي».





ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن الحكومة السورية، مارست وامتازت جرائم الخطف والتعذيب ضمن هجوم واسع النطاق، وبشكل منهجي، وهو ما يشكل جرائم ضد الإنسانية، بحسب المادة السابعة من قانون روما الأساسي، كما يُعتبر جريمة حرب بموجب المادة الثامنة من قانون روما الأساسي.

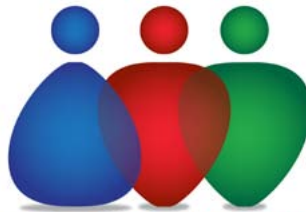
يُشير التنسيق بين القوات الحكومية كافة على أن الانتهاكات تُنفذ في سوريا في إطار سياسة مؤسسية، ويجب محاسبة كافة من تورط بهذه الانتهاكات.

التوصيات:

يبدو أن مجلس الأمن عاجز تماماً عن اتخاذ أي فعل أو ردع للنظام الحاكم في سوريا بعد أربع سنوات من القتل المستمر والواسع، وغير قادر على متابعة قرارات قام المجلس نفسه بتبنيها في هذا الخصوص، حيث نُذكر مجلس الأمن بالقرارات الصادرة عنه بخصوص المحتجزين في سوريا، القرار ٢٠٤٢ الصادر بتاريخ ١٤/ أيار/ ٢٠١٢، والقرار ٢٠٤٣ بتاريخ ٢١/ أيار/ ٢٠١٢، والقرار ٢١٣٩ الصادر بتاريخ ٢٢/ شباط/ ٢٠١٤، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

على الرغم من الأدلة القاطعة الثابتة بحسب لجنة التحقيق المستقلة، وبحسب ما أثبتناه في توثيق مئات المجازر والانتهاكات، التي مازالت مستمرة حتى لحظة إصدار هذا التقرير، فلا بد من مساعدتنا لرفع دعوى للمدعي العام في محكمة الجنايات الدولية بشكل مباشر، وذلك بما نمتلكه من كم هائل من الأدلة التي وثقناها، والمساهمة على نحو عاجل للبدء في بناء محكمة خاصة تُعنى بالجرائم التي تم ارتكابها في سوريا من قبل جميع الأطراف.

لا بد من وضع قضية المعتقلين والتعذيب ضمن أول سلم الأولويات لأية عملية سياسية أو تفاوضية، وممارسة ضغوط مباشرة على الحكومة السورية للإفراج عن جميع المحتجزين السياسيين وغير جنائين.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

